أكد في استيضاحه عدم وجود وقائع محددة للاتهامات الواردة بصحيفة المساءلة

الجابر يواجه استجواب العازمي بالاستعانة بـ «رأي الشرع» في عمل المرأة بالجيش

التمسك بالضوابط الشرعية لديننا الإسلامي لا مجال فيه للأهواء والآراء والرغبات الشخصية

حديث ودي جمع العازمي مع الشيخ حمد الجابر في الجلسة السابقة

الشيخ حمد الجابر مستقبلاً بعض علماء الدين

العمل على التحاق أولى دفعات المتقدمات للجيش سيكون بعد وصول رد هيئة الإفتاء

لم يتم تحديد الشبهات الدستورية والقانونية التي يستند إليها المستجوب في اتهامه بإقحام المرأة في السلك العسكري

لم يحدد الاستجواب التاريخ الذي قدم فيه "المحاسبة" ملاحظاته أو توصياته حتى يمكن التأكد منها وحصرها

كان على المستجوب أن يحدد الأراضي التي فرط فيها الجيش وسند الاتهام الذي يؤكد أنها مملوكة لـ"الدفاع"

بينما يستعد مجلس الأمة في جلسته العادية غداً لمناقشة الاستجواب المقدم من النائب حمدان العازمي إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ حمد الجابر ، والذي تضمنت محاوره بند إقحام المراة في السلك العسكري ، أكد نائب الشيخ حمد الجابر حرص الوزارة على استطلاع رأي الشرع والتحقق من عدم وجود أي مخالفات شرعية قد تحتويها أي من قراراتهم.

جاء ذلك وفق بيان صحفي لـ"الدفاع" مساء أمس الأول خلال استقبال الجابر مجموعة من علماء ومشايخ الدين في الكويت وهم الدكتور عثمان الخميس والدكتور نايف العجمي والدكتور فرحان الشمري والدكتور خالد العتيبي والدكتور محمد العصيمي الذين أكدوا بدورهم على ضرورة مراعاة الضوابط في عمل المرأة ببعض الوظائف الخاصة بالسلك العسكري من خلال استفتاء هيئة الافتاء في وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية.

وشدد الوزير على أن التمسك بالأحكام والضوابط الشرعية لديننا الإسلامي الحنيف لا مجال فيها للأهواء والآراء والرغبات الشخصية مضيفا أن الدستور الكويتي الذي أقسمنا على المحافظة عليه والعمل بموجب أحكامه قد جعل الشريعة الإسلامية مصدرا رئيسيا للتشريع وهو ما نحرص عليه في جميع أعمالنا وقراراتنا.

ووجه بعد اللقاء الجهات المعنية الى تأجيل إقامة الدورة للمتطوعات لحين مخاطبة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في هذا الشأن كما وعد بأن العمل على التحاق أولى دفعات المتقدمات للجيش الكويتي سيكون بعد وصول رد هيئة الافتاء الرسمي والنظر فيما يتضمنه من أحكام وضوابط وشروط يتم أخذها بعين الاعتبار والعمل بمقتضاها.

وتأتي استجابة وزير الدفاع لهذا اللقاء رغبة منه في سماع وجهات النظر الشرعية للعلماء والمشايخ وتأكيدا منه لحرص وزارة الدفاع على استطلاع رأي الشرع والتحقق من عدم وجود أي محظورات أو مخالفات شرعية قد تحتويها أي من قراراتها.

وحضر اللقاء وزير التجارة والصناعة فهد الشريعان ووزير الدولة لشؤون مجلس الامة محمد الراجحي والنائب فايز الجمهور.

من جهة أخرى تقدم نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ حمد الجابر باستيضاح إلى مقدم الاستجواب النائب حمدان العازمي، انتقد فيه عدم وجود وقائع محددة للاتهامات الواردة في صحيفة الاستجواب.

وقال الجابر في طلب استيضاحه بالإشارة إلى كتابكم رقم " 2222 " المؤرخ /1/ 2222 المرفق به نسخة من الاستجواب المقدم بتاريخ 14 / 2222 من عضو مجلس الأمة الموقر حمدان سالم العازمي المتضمن " 5 " محاور التالية :

المحور الأول : إقحام المراة في السلك العسكري .

المحور الثاني : تجاهل توصيات ديوان المحاسبة حول صفقة اليوروفايتر المشبوهة وعدم معالجة الملاحظات والتجاوزات التي شابت الصفقة .المحور الثالث : عدم التعاون مع الأجهزة الرقابية وتجاهل الرد على الأسئلة البرلمانية وعدم إصدار اللوائح التنفيذية لبعض القوانين .

المحور الرابع : التفريط في أراضي الدولة .

المحور الخامس : عدم الالتزام بقرارات مجلس الوزراء والخدمة المدنية في شأن أولوية التعيين وتطبيق سياسة الإحلال .

وأضاف نود الإحاطة انه إعمالا لحكم المادة " 134 " من اللائحة الداخلية التي تنص على وجوب تقديم الاستجواب كتابة مبينا فيه بصفة عامة وبانجاز الموضوعات والوقائع التي يتناولها وما أكدته المحكمة الدستورية في قرارها الصادرة الطلب المقيد برقم 8 لسنة 2004 والخاص بطلب تفسير المادتين 100 و 101 من الدستور من أن يكون موضوع الاستجواب واضحا ومنصبا على وقائع محددة وألا يكون غامضا مبهما، إذ أن من شأن هذا الغموض والابهام تعذر حصر المعلومات التي يلزم جمعها استعدادا لمناقشته ، فضلا عن أن المسئولية الوزارية يجب أن تقوم على عناصر واضحة كي تثار مسئولية المستجوب بشأنه.وما استقرت عليه الأعراف البرلمانية من ضرورة طلب تفصيل المجمل وبيان المجهل وكشف الغامض الذي يشوب محاور الاستجواب بحسبان أنها ليست مطلبا للوزير المستجوب فحسب ولكنها تعد ضرورية لتكون كل البيانات والأدلة والمستندات التي تؤكد ما تضمنه الاستجواب من مخالفات تحت نظر جميع الأخوة النواب أعضاء مجلس الأمة ليقف الجميع على أرضية واحدة ليتمكنوا من اصدار حكمهم في هذا الاستجواب على أساس موضوعي عادل يراعي الله والضمير .

وإذجاء الاستجواب الماثل متضمنا في بعض محاوره اتهامات دون تحديد لوقائع أو موضوعات أو أوجه الاتهام وأسانيده ليتسنى الرد عليه ومنها :

-1 ما ورد في المحور الأول من الاستجواب والمتعلق بادعاء إقحام المرأة في السلك العسكري.

"1" لم يتم تحديد الشبهات الدستورية والقانونية التي يستند إليها في اتهامه بإقحام المراة في السلك العسكري .

"ب" ما إذا كان مطالبة العضو المستجوب والمرأة الكويتية بشرف الخدمة العسكرية يتم دون التقيد بسياسة الإحلال .

"ج" المقصود بالاتهام في نهاية هذا المحور الوارد بعبارة "إضافة إلى تسهيل إجراءات التحاق إخواننا البدون 2 الجيش.. بدلا من ملاحقتهم وطردهم من الجيش بحجج واهية لا تمت إلى الحقيقة بصلة ولم يحدد الاستجواب ما هو هذا الاتهام وماهي حالات الطرد التي يشير إليها والملاحقة بحجج واهية حسب ما يدعي.

2 – المحور الثاني منه والمتعلق بتجاهل توصيات ديوان المحاسبة .

– لم يحدد التاريخ الذي قدم فيه ديوان المحاسبة ملاحظاته أو توصياته حتى يمكن التأكد منها وحصرها

3 – المحور الثالث من الاستجواب :

– لم يحدد السؤال أو الأسئلة البرلمانية التي قدمها الأخ النائب المحترم ولم يتم الرد وأسانيد الاتهام بتجاهل الرد على الأسئلة البرلمانية

-4 المحور الرابع من الاستجواب المتعلق بالاتهام بالتفريط بأراضي الدولة .

– يلزم تحديد هذه الأراضي وسند الاتهام الذي يؤكد أن هذه الأراضي مملوكة لوزارة الدفاع .

واحتراما للمبادئ الدستورية السالف بيانها .. لذا يرجى التكرم بالطلب من الأخ المستجوب – التزاما بأحكام الدستور والمادة " 134 " من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة – تحديد الوقائع المحددة تفصيلا السالف الإشارة إليها ، وتزويدنا بجميع الوثائق والمستندات التي يقوم عليها الاتهام المقدم في استجوابه حتى لا تكون المناقشة في أمر مجهول غير محدد واتهام مرسل بلا دليل .على صعيد متصل يعقد مجلس الأمة جلسته العادية والتكميلية غدا وبعد غد ، للنظر في بنود جدول الأعمال المكون من 14 بنداً و83 فقرة.

ومدرج على الجدول 4 رسائل و16 شكوى وعريضة، والمداولة الثانية على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم "17" لسنة 1960 بإصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية. وأدرج على جدول الأعمال الاستجواب الموجه من النائب حمدان العازمي إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ حمد الجابر والمكون من 5 محاور، وعدد من تقارير اللجان البرلمانية منها تقارير لجنة الميزانيات ولجنة الشؤون الخارجية وحماية المال العام.

استغربت تأجيل الدورة العسكرية للنساء بقرار من الوزير

«الثقافية النسائية» : قرار السماح للمرأة الكويتية بالالتحاق بالجيش.. شرف كبير

الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية

أكدت الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية على أن قرار السماح للمرأة الكويتية بالالتحاق بالخدمة العسكرية هو شرف في المقام الأول وحق من حقوقها الدستورية ويصب في دعم وتطوير المؤسسة العسكرية وتدعيم لأمن الوطن بعد حرمان طويل لا نقبل معه بالعودة الى الوراء خصوصاً وأن المرأة الكويتية بات وجودها في جميع ومختلف المجالات أمر لا جدال فيه .

وقالت الجمعية إن وزير الدفاع أصدر تصريحاً مؤسفاً بتأجيل الدورة العسكرية للنساء واضعاً مساهمة المرأة في الدفاع عن وطنها في القوات العسكرية في محل شك .

وشددت على إن هذه الخطوة كانت مفاجأة ولا تعكس روح المساواة والعدالة الاجتماعية وتحبط من عزيمة الطاقات النسائية وقدراتها وخبراتها وحالة الحماس والإقبال كما شاهدناها.

وأوضحت إننا نستغرب هذا التراجع المخالف للدستور، غير المبرر الا للخضوع للأصوات التي طالما كانت معادية حقوق المرأة.

جانب من الاستقبال

حديث باسم بين الوزير وعلماء الشريعة